الفصل السابع

سقوط أمريكا

كيف تعلمت أمريكا عدم القلق وحب الأوف شور؟

فى بداية عام ١٩٦٦، كان اقتصادى شاب يعمل بالمقر الرئيسى لبنك تشيس منهاتان بنيويورك بمصعد الشركة حينما سلمه أحد العاملين السابقين بوزارة الخارجية منكرة. من غير الواضح ما إن كانت إدارة تشيس على علم بالمنكرة- كان مصدرها واشنطون وليس تشيس - لكن محتواها أذهل الاقتصادى الشاب مايكل هدسون. كان هدسون قد التحق بالعمل المصرفى بالصدفة: بعد أن درس الاقتصاد بجامعة نيويورك عام ١٩٦٠ التحق بوظيفة بأحد البنوك العقارية، وحينما توفرت فرصة ببنك تشيس لمراجعة ميزان المدفوعات، كان هو المتقدم الوحيد لها. أصبح الآن مُطّقا اقتصاديا أمريكيا يحظى بالاحترام وتختلف حوله الآراء فى آن. قال هدسون إن فترة عمله بتشيس - والتى قام أثناءها، مصادفة بفصل من أسماء «شخصا أبله كريها يدعى آلان جرينسپان» [أصبح محافظ الاحتياط الفدرالى] من وظيفته - قد علّمته كل ما تعلمه عن الاقتصاد الدولى.

كان تشيس البنك المفضل لدى شركات النفط، وكان قد طُلب من هدسون دراسة ميزان مدفوعات الصناعة النفطية ليثبت أن شركات النفط كانت تعمل لصالح أمريكا وكي يساعدها على الضغط على الحكومة للحصول منها على ميزات خاصة. كان قد طُلب من هدسون معرفة أين تحصل شركات النفط على أرباحها. في الطرف المنتج؟ في طرف التكرير؟ أم من محطات البنزين؟ رتب دايفيد روكفلر لهدسون لقاء مع چاك بِنت أمين صندوق ستاندارد أويل بنيوچرسي والتي أصبحت الآن جزءا من إمبراطورية إكسون موبيل. أعطاه بنت الإجابة حيث قال رجل النفط «تُصنع الأرباح هنا، في أي مكان أقرره».

كان بنت يتحدث عن تحديد ثمن التعاملات البينية، بين الشركة الأم وفروعها وتوابعها بالخارج Transfer Pricing والذي أوضحته فيما سبق بمثال شركات الموز التي تقوم بجرجرة حساباتها في أنحاء عالم الملاذات الضريبية كي تنقل

أرباحها على الورق إلى بلدان منخفضة الضرائب وتكاليفها إلى بلدان مرتفعة الضرائب. أوضح بنت لهدسون بالضبط كيف تستطيع الشركات متعددة الجنسية الكبيرة المتكاملة رأسيا أن تنقل أرباحها في أنحاء الكوكب، بدون خرق القانون ظاهريا. يمكن للشركة أن تبيع النفط الخام لشركة تابعة لها مسجلة ببلد لا يتقاضى أي ضرائب مثل بناما أو ليبيريا والتي تقوم بدورها ببيعه بسعر التجزئة تقريباً لمعامل تكريرها ومراكزها السوقية. تقوم الأفرع، في البلدان التي تفرض ضرائب عالية حيث يُنتج النفط ويستهلك، بشرائه بأسعار مرتفعة وتبيعه بأثمان منخفضة بحيث لا تحقق أرباحا. لكن في المنطقة الوسطية في بناما أو ليبيريا، تلك البلدان صفرية الضرائب (التي لا تفرض ضرائب) تقوم الأفرع بشرائه بأسعار منخفضة وبيعه بأسعار بالغة الارتفاع محققة بذلك أرباحاً هائلة. لكن تلك الملاذات لا تفرض ضرائب على تلك الأرباح. وليومنا هذا، تُخفِي المعايير المحاسبية واقعيا هذا النوع

من الاحتيالات، وتترك الشركات تجرف النتائج من البلدان المختلفة وتكومها فى فئة واحدة (تسمى غالبا حسابات دولية) والتى لا يمكن تفكيكها وفرزها من أجل تبين من يأخذ أى أرباح وفى أى مكان. «فقط السلطة السياسية الهائلة لتلك القطاعات الاستخراجية هى التى بإمكانها إقناع حكوماتها على أن تظل سلبية فى مواجهة هذا النزيف المالى».

فى الستينيات، كان هذا النوع من تسريبات الأوف شور مازال مقيَّدا نسبيا مقارنة بما هو عليه اليوم. كانت تدفقات رأس المال تخضع للوائح التنظيمية القوية، وكانت الضرائب مرتفعة، وأعداد اليوروماركت تتنامى رغم أنها كانت مازالت صغيرة. كان عصر النظام الرأسمالى الذهبى فى ذروته: شهدت العائلات الأمريكية، والأكثر فقرا بخاصة، تحسينات هائلة من حيث الثروة والرعاية الاجتماعية، وكان الألمان ينعمون بالمعجزة التى حققوها فيما كان الفرنسيون وسط أمجاد معاهدة ترنت، وكانت إيطاليا تعدُّ منصة انطلاق القفزة التى أنجزتها بعد ذلك بعشرين عاما حينما تجاوز مجمل ناتجها المحلى نظيره فى بريطانيا، فيما كانت اليابان تطلق معجزتها الاقتصادية الخاصة. وفى أجزاء كبيرة من العالم النامى، تراجعت معدلات وفيات الأطفال، وبدأت الاقتصادات فى النمو وانخفض معدل البطالة وكان الأطفال الجوعى يجدون اللحوم بانتظام على موائدهم.

وعلى الرغم من أن التغيير كان فى طريقه، وأن بريطانيا كانت تغذى اليوروماركت بلندن، وكانت قد بدأت فى إقامة شبكتها العنكبوتية لما بعد الإمبريالية، كانت الولايات المتحدة مازالت تضم المعارضين الرئيسيين والأقوى لنظام الأوف شور. بعد الكساد الكبير، كان وول ستريت قد انصهر فى اقتصاد صناعى متسع ومتنوع ولم يكن لديه سوى القليل من النفوذ السياسى الذى يمكنه من استخدام الفيتو ضد التشريع التقدمى «البرنامج الجديد» The New Deal الإصلاحى الذى كان فرانكلين روزفلت قد وضعه من أجل الإنعاش الاقتصادى فى أربعينيات القرن العشرين. وبالتقابل، منح وضع ذا سيتى أوف لندن فى مركز الإمبراطورية البريطانية المتمددة فى أنحاء الكوكب ثقلا اقتصاديا داخليا مكنها من

تفويض إصدار أية نسخة بريطانية من قانون The New Deal الأمريكى. لم يقتصر الأمر على أن التمويلات البريطانية لم تتورط مباشرة فى إفراطات العشرينات، بل إن لندن كانت فى موقع مثالى مكنها من توفير طرق هروب للبنوك الأمريكية من اللوائح والتنظيمات بالولايات المتحدة بحيث تمكنها من استعادة قوتها ونفوذها بمناطق الأوف شور. بيد أن المذكرة الموجزة التى مُررت إلى هدسون بالمصعد أشارت إلى أن الأمريكيين كانوا يأملون فى تغيير نهج الولايات المتحدة إلى نهج عالم الأوف شور.

بدأت المذكرة: «مثل سويسرا، بالإمكان أن تتدفق الأموال المهربة إلى الولايات المتحدة من كل بلد فى العالم». لكن المشكلة تمثلت فى أن «الكيانات التى تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها تخضع لرقابة سلطات الولايات المتحدة وللعقوبات بدرجة لا تمكنها من التنافس على الأموال المهربة مع سويسرا أو مراكز الأموال الأجنبية المهربة الأخرى». ذهبت المذكرة إلى أن أحد أسباب تخلف أمريكا فى السباق على الأموال القذرة هو «قدرة وزارة الخزانة والعدل والسى آى إيه والإف بى آى الثابتة على استدعاء سجلات العملاء وإرفاق حسابات العملاء وإجبار موظفى الولايات المتحدة والكيانات الخاضعة لسلطة الولايات المتحدة على الإدلاء بالشهادة مع الدعم المناسب من محاكم الولايات المتحدة». أشارت المذكرة أيضا إلى الضرائب الأمريكية، وإلى المخاطر المرتبطة بالحرب الباردة والاعتقاد السائد بين الأجانب ذوى الخبرة بأن الأمريكيين الذين يديرون الأموال «سذج وليست لهم خبرة فى التعاطى مع الأموال الأجنبية والتلاعب بها». نقدت المذكرة أيضا القيود المفروضة على الاستثمار والسمسرة «التى تحد من مرونة نشاط الاستثمارات والسرية».

كانت الرسالة واضحة لا لبس فيها: على أمريكا تحويل نفسها إلى ملاذ ضريبى. قال هدسون إن ما أرادوا قوله هو: أننا نريد أن نحل محل سويسرا. ستأتى كل الأموال إلى هنا إن نحن جعلنا أمريكا مركز أموال الجريمة. نريد أموال الجريمة المنظمة والأموال غير المشروعة الأجنبية، لا الأمريكية، وهذا عمل وطنى وبهذا يمكننا تمويل حرب ڤيتنام». أشار الموظف الذى التقى هدسون بالمصعد إلى

أنه قد يستطيع أن يتبين كم الأموال غير المشروعة التى سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تتلقاها.

وبحلول ٢٠٠٥، غدا لدى بنوك الولايات المتحدة الحرية لتلقى عائدات قائمة طويلة من الجرائم التى ترتكب خارج البلد، بما فى هذا عائدات التهريب والابتزاز والسّخرة والاتجار بالعبيد. أصبح التربح من الجرائم قانونيا طالما ارتكبت الجرائم بعيدا عن الشواطئ الأمريكية (أوف شور). وعلى الرغم من أنه قد تم الآن إغلاق بعض هذه المهارب، وأصبح لدى الولايات المتحدة قوانين تتعاطى مع بعض المهارب الأخرى، إلا أن الأساليب المتبعة غالبا ما تكون آنية وغير مكتملة، ومازال بإمكان بنوك الولايات المتحدة تلقى، عن علم، عائدات، مدى عريض من الجرائم مثل عائدات بيع الممتلكات المسروقة بالخارج. أبواب الولايات المتحدة الآن مفتوحة على مصاريعها أمام الأموال القذرة، تماما كما تنبأت مذكرة هدسون. حتى قبل أن يدخل هدسون إلى ذلك المصعد، كان لدى الولايات المتحدة بعض خصائص الملاذات الضريبية. كانت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٢١ قد سمحت للأجانب بإيداع الأموال مع إعفاء فوائدها من الضرائب طالما أنه لا علاقة لتلك الإيداعات بأى بيزنس أمريكى. كما ضمن وول ستريت ألا تخبر أمريكا الحكومات الأجنبية بما يحوزه مواطنوها بالولايات المتحدة من أموال سائلة وممتلكات يمكن تحويلها إلى نقد، هذا على الرغم من كل ما بذله چون ماينارد كينز وهارى دكستر هوايت من جهود لمكافحة هروب رءوس الأموال من خلال الشفافية المالية. حينما أطلق الرئيس چون إف. كيندى برنامج «التحالف من أجل التقدم» مع أمريكا اللاتينية – والذى أسماه «جهداً هائلا لا نظير له من حيث الأهمية ونبل الهدف»– قال إنه يأمل أن يحفز المواطنين من أمريكا اللاتينية كى يعيدوا الأموال التى تركوها مخبأة فى بنوك الولايات المتحدة وإعادة استثمارها فى أوطانهم. لكن مسئولو أمريكا اللاتينية أوضحوا أن هذا لن يحدث إلا إذا قامت الولايات المتحدة بتعديل قوانينها الضريبية وأنهت التعاملات المصرفية السرية. كان ثمة جيوب كبيرة من الثروات الأجنبية السرية موجودة بالفعل، ليس فقط فى مؤسسات وول ستريت – بل أيضا فى أماكن

مثل تكساس، وفى الإقليم الجنوبى من فلوريدا بخاصة.

ومثلما استعمل مواطنو أمريكا اللاتينية الولايات المتحدة موطنا لتلافى دفع الضرائب، فإن جاليات المهاجرين إلى أمريكا، وبخاصة الجيل الأول ممن حصلوا على المواطنة الأمريكية، هم من كبار المتهربين من الضرائب. قال مايك فلاورز، أحد العاملين السابقين بمجلس الشيوخ الأمريكى «لم يثقوا بأى أحد لأسباب ثقافية مختلفة، من ثم أودعوا أموالهم فى مراكز أوف شور».

وإلى جانب مواطنى أمريكا اللاتينية، كان ثمة تجمعات كبيرة من الإيرانيين والروس فى كاليفورنيا، وأسيويون جدد، بالمدن الساحلية الغربية، وجاليات يهودية فى أماكن متفرقة.

فى مقال بعنوان «ميامى، عاصمة أمريكا اللاتينية» ألمحت التايم مجازين إلى وضع المدينة الشبيه بالأوف شور. قالت إن «ميامى هى وول ستريت أمريكا اللاتينية، ملتقى طرق التجارة، والأسفار، والاتصالات لنصف الكرة الأرضية فى القرن الحادى والعشرين – نوع من هونج كونج القارات الأمريكية». ابتداء من الخمسينيات والستينيات أصبحت فلوريدا محورا لطريق الهروين المهرب عن طريق العصابات الفرنسية،ولمخدرات كومينتانج المتدفقة إلى الداخل الأمريكى عن طريق هونج كونج والتى كان لانسكى يقوم بغسل أموالها من خلال تجارة العقارات بفلوريدا، وللأموال المهرَّبة من أمريكا اللاتينية، ولأموال مخدرات العصابات الكولومبية والتى غالبا ما تسلك طريق جزر البهاما، وپناما، وجزر الأنتيل الهولندية.

يقول چاك بلوم، المحقق التابع لمجلس الشيوخ الأمريكى، إنه بحلول الثمانينيات كان مصدر ٤٠٪ من الأموال المودعة فى بنوك ميامى من الخارج، وبخاصة من أمريكا اللاتينية. بعد عام ١٩٧٦، أصبحت فلوريدا المنطقة الوحيدة من مناطق الاحتياط الفدرالى التى أظهرت وجود فوائض نقدية مطردة وضخمة. أضاف «نصف الممتلكات فى ميامى تمتلكها شركات أوف شور صورية، كما أن أكبر اليخوت الراسية على الشواطئ مسجلة فى مراكز أوف شور. ميامى هى الملاذ المفضل لرؤساء دول أمريكا السابقين وجنرالاتها و الأصدقاء السابقين للسى آى إيه».

لم تمارس واشنطون ضغوطا كبيرة من أجل الشفافية: قد يخيف ذلك مالكى رءوس الأموال الأجنبية ويؤدى إلى تدفقات مبالغ صافية كبيرة إلى الخارج وإلى زيادة سوء وضع ميزان المدفوعات. فى عام ١٩٦٣ حاول كيندى فى البداية كبح تلك التدفقات إلى الخارج من خلال قانون «توزيع الضرائب على الفوائد بالمساواة»، أى جباية ما يصل إلى ١٥٪ على الدخول التى يتلقاها الأمريكيون من الأوراق المالية والسندات الأجنبية. كان الهدف هو وقف تصدير رأس المال لشراء السندات الأجنبية. لكن أفواج البيزنسات اندفعت إلى أسواق اليورو الأوف شور لتمويل أنشطتها. وفى خلال عام واحد، بين ١٩٦٢ و١٩٦٣، تضاعفت القروض من مصارف مقرها لندن ثلاثة أمثال. واستمر نزيف رءوس الأموال من أمريكا، إلى أن وضع الرئيس چونسون فى عام ١٩٦٥ أحكام رقابة محدودة على تدفقات رءوس الأموال إلى الخارج. قال چاك بلوم «كانت هذه المرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة التى تتواجد فيها أحكام لوقف رءوس الأموال من التدفق إلى الخارج، وأثار هذا غضب أصحاب الكوربوريشنات وجنونهم». وفى مواجهة ضغوط اللوبيهات التى تلت، تم التوصل بهدوء إلى تسوية، أصبح بمقتضاها بإمكان الشركات الاحتفاظ بأموالها أوف شور حيث تظل فى غالبيتها غير خاضعة للضرائب إلا فى حالة إعادتها إلى الداخل.

يسمى هذا المفهوم «الضرائب المؤجلة» أو المتأخرات الضريبية- وهو عنصر حاسم فى نظام الأوف شور. تحتفظ الشركات بأرباحها فى مراكز الأوف شور إلى أجل غير مسمى، وفقط حينما تأتى بها إلى الوطن لدفع حصص أرباح حملة الأسهم، تدفع عنها الضرائب. يصف ريتشارد مرفى، من هيئة الأبحاث الضريبية بالمملكة المتحدة، الضرائب المؤجلة بأنها تلك الضرائب التى ينبغى على الشركات دفعها عن العام الجارى لكنها تختار تأجيل الدفع، أى أنها، ووفقا لمرفى «قرض من الحكومة معفى من الضرائب وبدون تاريخ للسداد». يؤدى هذا إلى تقليل تكلفة رأس المال بدرجة كبيرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسية - ويعتبر هذا صفقة جد

كبيرة وبخاصة لدى تراكمه لعدة سنوات. وبدوره يعطيها هذا ميزات تنافسية ضخمة مقابل الشركات الأصغر الموجودة بالداخل. فى عام ٢٠٠٩، قُدِّر ما تحوزه الكوربوريشنات الأمريكية بما قيمته تريليون دولار من الأرباح الأجنبية فى مراكز الأوف شور لا تدفع عنها ضرائب.

تستطيع تلك الكوربوريشنات أحيانا إعادة أموال الأوف شور هذه إلى الداخل من خلال المهارب أو العفو: فى عام ٢٠٠٥ أتاح جورج دبليو بوش لأصدقائه الشركاتيين فرصة لإعادة أرباح رءوس الأموال إلى الوطن مع تخفيض نسبة الضرائب عليها إلى ٥٪. بدلا من ٣٥٪. سرعان ما تدفق ما يربو على ٣٦٠ مليار دولار إلى الولايات المتحدة، استُخدم جزء كبير منها فى إعادة شراء الأسهم التى كانت قد بيعت، وفى رفع حوافز المدراء التنفيذيين وعلاواتهم. تقول منظمة أبحاث «المواطنين من أجل العدالة الضريبية» غير الحكومية إنه «لا توجد أية قرائن على أن هذا العفو قد أضاف وظيفة واحدة إلى اقتصاد الولايات المتحدة».

كان الرئيس كيندى قد عمل على إصدار تشريع من أجل اتخاذ إجراءات مشددة ضد الضرائب المؤجلة – من ثم كانت تلك التسوية الجديدة التى أرخت البنود والشروط بمثابة طفرة سياسية عملاقة عملت على ازدهار نظام الأوف شور، فى الوقت الذى كانت فيه بنوك الولايات المتحدة فى سبيلها إلى اكتشاف معجزات الأوف شور. ووفقا لبلوم، بدأت كل شركة أمريكية كبرى تستخدم حسابا فى مناطق الأوف شور. ركزت الشركات على لندن بخاصة، مركز اليورومماركت الجديد، وأيضا على بناما التى كان يحكمها اليمينى القوى عاشق أدولف هتلر، وعلى جزر البهاما حيث كان ماير لانسكى يضع سياسييها فى جيبه. كان للانسكى روابط وثيقة فى أمريكا مع سيدنى كورشاك، محامى رجال العصابات، وصانع ملوك المافيا الأمريكيين، والذى ساعد العديد من ممثلى هوليوود، ومن بينهم رونالد ريجان، فى عملهم السينمائى. وهكذا، فتحت بعض كبريات الكورپوريشنات الأمريكية بنوكا لها فى مناطق الأوف شور.

تقاربت مصالح كبار المجرمين، ورجال الوكالات الاستخبارية، والأثرياء

الأمريكيين، وكوربوريشنات الولايات المتحدة وتلاقت فى ظل نظام الأوف شور حيث كان النظام يعمل على إنجاز تحوّلين فى نفس الوقت: كان يساعد المشاريع الإجرامية على محاكاة البيزنسات المشروعة، ويشجع البيزنسات المشروعة على انتهاج مسلك المشروعات الإجرامية.

يرى بلوم أنه لم يعد بالإمكان فصل تلك المصالح عن بعضها. على الرغم من أن الضرائب، لا الأنشطة الإجرامية، هى التى كانت مجال الاهتمام الأكبر للشركات الصناعية (واللوائح المالية المتساهلة هى التى أثارت اهتمام البنوك)، إلا أن عائلات الجريمة المنظمة الكبيرة الأمريكية أسعدتهم بخاصة تلك المظلة السياسية التى عملت الشركات والجواسيس على رفعها فوق ملاعب الأوف شور الخاصة بها. وبدورها، وفرت السرية لمدراء ووكلاء الكوربوريشنات الكبيرة فرصا خيالية لتلقى الرشاوى وممارسة الأنشطة التجارية السرية والاحتيال، وبذلك تم خلق بيئة صديقة للجريمة للرأسمالية الأمريكية. لا يمكن التكهن بمدى الأنشطة الإجرامية، بيد أن السرية تجعل الأنشطة الإجرامية ممكنة. وفى الأسواق التنافسية، يصبح كل ما هو ممكن ضروريا.

فيما تزايدت سرعة تمدد الأوف شور، تنامت سرعة تآكل أمريكا من الداخل.

أدت أزمات النفط فى السبعينيات إلى معدل تضخم عالٍ: عمل هذا بالإضافة إلى إرث عُجوزات زمن فيتنام على هبوط الدولار بحدة. فى أغسطس عام ١٩٧٩، عين الرئيس كارتر پول ڤولكر، خبير العملات الشهير، رئيسا لمجلس إدارة الاحتياط الفدرالى من أجل طمأنة الأسواق. قام كارتر بتخفيض الإنفاق، وأحكم ڤولكر القيود على السياسة النقدية بضراوة. لكن ڤولكر واجه مشكلة. كانت النظريات النقدية التى تتعاطى مع المشاكل الاقتصادية والتى تركز على عرْض النقود (كمية وسائل الدفع المعروضة) قد أصبحت ذات شعبية، فيما بدأت أسواق اليورو التى لا تخضع لأية لوائح تنظيمية أو كوابح رسمية تعيق بها قدرات البنوك لخلق النقد من لا شىء، بدأت تُقيّد جهود الاحتياط الفدرالى للسيطرة على هذا العرض النقدى نفسه وإخضاعه للرقابة. دعا ڤولكر إلى إطار دولى تعاونى جديد من خلال بنك التسويات بسويسرا، من أجل جعل البلدان الأخرى تضيق الخناق على خلق الأموال غير

الخاضع للسيطرة فى نظام الأوف شور. بيد أن مصرفيى نيويورك، بالتحالف مع ذا بنك أوف إنجلاند، وبنك سويسرا الأهلى، قاموا بقتل المبادرة.

ثم بدأ مصرفيو مانهاتن يشهرون نظام الأوف شور سلاحا يهاجمون به أحكام الإصلاح الاقتصادى New Deal التنظيمية التى كانت قد عملت على جَزِّ. أجنحتهم داخل الوطن. وفقا لما قاله البروفسور رونن پالان، الذى يعتبر من أهم المرجعيات فى نظام الأوف شور، استخدمت أخوية مصارف نيويورك بقيادة تشيس مانهاتن التهديد الحقيقى أو المتخيل الذى مثله اليوروماركت وملاذات الضرائب الكاريبية – والتى ساعدت تلك البنوك ذاتها على إقامتها كمراكز مالية كبيرة فى المقام الأول – لتحقيق هدف وضع قوانين مالية أكثر ليبرالية «ذهبت جماعات الضغط إلى العمل بالقول بأنه إن لم تستطع هزيمة أسواق الأوف شور، انضم إليها». فى يونيو ١٩٨١، وبعد أقل من ستة أشهر من دخول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض، صادقت أمريكا على إمكانية أوف شور جديدة، أى مراكز «الأعمال المصرفية» الدولية IBF، اقتربت الولايات المتحدة بهذا خطوة من هدف مذكرة هدسون.

أفرع IBF هى نوع من أسواق اليورو الأوف شور الداخلية – تسمح للمصرفيين الأمريكيين بالقيام بما اعتادوا فعله سابقا فى أماكن مثل لندن وزيورخ وناسو، بالداخل الأمريكى– أى إقراض الأجانب دون الخضوع لمتطلبات المبالغ الاحتياطية أو لضرائب المدينة أو الولاية. أصبح بإمكان المصرفيين الجلوس بنفس مكاتبهم بمانهاتن، والقيام بفتح مجموعة جديدة من الدفاتر المحاسبية وأن يعملوا كما لو أنهم أفرع لبنوكهم فى ناسو.. بمجرد ما ترسخت أنشطة IBF، أصبح بإمكان المصرفيين الاستغناء عن الألاعيب القديمة، وتسجيل تلك الأنشطة علنا فى دفاتر محاسبية بنيويورك. بذلك، اقتربت الولايات المتحدة أكثر من نموذج الأوف شور البريطانى.

التحق المصرفيون فى نيويورك بتلك الأنشطة بحماس كبير وتبعهم مصرفيو فلوريدا وإلينوى وتكساس. فى غضون ثلاث سنوات انبثق ٥٠٠ IBF أوف شورى

داخل الولايات المتحدة، واستنزفت النقود من أسواق الأوف شور في منطقة الكاريبي والأنحاء الأخرى. كان هذا بطاقة تحرر من اللوائح التنظيمية لوول ستريت، وثقبا آخر في الحصن الأمريكي. لم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل وكما عبر الكاتب طوم نايلور «أملت الولايات المتحدة أن تستخدم IBFs هراوة لإجبار البلدان الأخرى على إرخاء القيود على دخول البنوك الأمريكية إلى أسواقها المالية الداخلية».

في عام ١٩٨٦، تبعت اليابان خط الولايات المتحدة وأقامت سوقها الأوف شور الخاص بها على غرار IBFs . حدث هذا في بداية طفرة القروض الهائلة التي أعقبها أكبر انهيار لأسواق الأصول في التاريخ. وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة لما حدث، فقد حفزته جزئيا المليارات الأربعمائة التي اندفعت إلى طوكيو في غضون أربعة وعشرين شهرا وأوضحت للمصرفيين المحليين ما يمكن أن تفعله الأموال الملبرلة. كان هذا أيضا هو عام الانفجار الكبير المدوي للتحرير الذي شهده حي المال والأعمال بلندن والذي وفر لوول ستريت طرقا جديدة كبرى يسلكها للهروب من اللوائح التنظيمية المالية.

وفيما انتقلت الأنشطة المالية من الأوف شور إلى الداخل أصبح من الصعوبة الجمة التفرقة بين هذه وتلك. عمل هذا بأسلوب حاسم، على وجود منطقة عمياء (تتعطل فيها قدرة المرء على التمييز والفهم) والتي مازالت قائمة حتى اليوم. فهم كل محلل تقريبا طمس المعالم بين ما هو داخلي وما هو أوف شور كإشارة إلى أن عليه أن يتوقف عن محاولة تقييم مناطق الاختصاصات القضائية التي توفر السرية أو تحليلها، أو أن يقتصر على التركيز على بعض الملاذات في الجزر الصغيرة الجميلة. يوضح پالان في كتابه «عالم الأوف شور» ما كان يحدث واقعيا حيث يقول إنه «وكأبعد ما يكون عن كون تلك العملية إشارة إلى اضمحلال الأوف شور، فلابد من فهمها على أنها إدماج للأوف شور بحيث يصبح جزءا عضويا من الاقتصاد السياسي الكوكبي».

يتذكر جون كريستنسن أنه لاحظ تلك المنطقة العمياء فى عام ١٩٨٦ . كان يعمل كاقتصادى تنمية فى ماليزيا حيث كان يقوم بالتحقيق فى بعض البنى المحلية الغريبة التى كانت تعرف كتعاونيات تتلقى الإيداعات، نوع من أشباه البنوك المحررة غير الخاضعة للوائح التى كانت تتلقى كميات ضخمة من الإيداعات من الأرامل والأيتام الماليزيين وتقوم بتسريب تلك الأموال إلى مناطق الأوف شور.

ثار فضوله فى يوليو عام ١٩٨٥ حينما دعته إحدى تلك التعاونيات إلى غداء من الجمبرى الچامبو فى مبنى ملحق بمكتب فخيم بكوالالامپور ومعه شراب جعة الجينيس وويسكى ماركة كورڤواسيير. وفيما مضوا يتناولون أطايب الغداء، واسترخت الأجواء، أصبح من الواضح أن كبير المدراء الماليين، وكان من قادة الجمعية الماليزية الصينية، أراد توجيه الحديث باتجاه موطن طفولة كريستنسن، أى جزيرة چرسى التابعة للتاج البريطانى والتى تبعد عن ماليزيا ٦٥٠٠ ميل. أبدى المسئول المالى اهتماما كبيرا أثناء الحديث بوضع چرسى كملاذ ضريبى رئيسى مزدهر وأراد أن يعرف ما إن كان الاستثمار هناك آمنا.

قرر كريستنسن أن يبحث أمر تلك التعاونيات. «كان الأمر برمته خدعة هائلة. رفض بنك ماليزيا المركزى إخضاعها للوائح التنظيمية كما عزف الجميع عن المساس بها. جعل بُعدها الدولى فى عالم الأوف شور، من المحال على أى شخص بالداخل – سواء المودعين الفضوليين، أو المراقبين الحكوميين – اكتشاف ما كان يحدث فى الواقع: كيف كانت الأرباح تنقل إلى الأعضاء فى داخل التعاونيات، فيما تُراكَم المخاطر على أكتاف عامة المودعين الماليزيين أو دافعى الضرائب». وبعد إجراء أبحاث تفصيلية، نشر مقالا فى البيزنس تايمز عام ١٩٨٥ وغادر البلد. تسببت المقالة فى فضيحة ضخمة، وفى غضون أشهر كان البنك المركزى قد علّق أعمال أربع وعشرين من تلك التعاونيات، وهرع المودعون أفواجا لسحب إيداعاتهم.

لكنه وجد أن ما حدث بعد ذلك أمر مستغرب حقا. ذهب إلى بريطانيا حيث قضى حوالى شهرين يبحث فى المكتبات، ويعقد لقاءات مع جميع الاقتصاديين

وخبراء أسواق رءوس الأموال الذين تمكن من العثور عليهم كى يحاول فهم أين ذهبت الأموال، وكيف يعمل نظام الأوف شور. لم يكن أحد يعرف أى شىء. قال «لا أعتقد أن أحدا قد استوعب درجة الشر والأذى التى أصبح عليها هذا الشىء. لم يكن ثمة معلومات ذات قيمة فى أى مكان».

فيما تصاعدت حرارة حرب ڤيتنام، مثلت عجوزات الولايات المتحدة، والتى أصبحت أكثر سوءا من خلال تخفيضات ريجان الضريبية الكبيرة عام ١٩٨١، مأزقا. كانت الشركات الأمريكية بحاجة إلى اقتراض الأموال من خلال إصدار السندات، لكنها وجدت أنها إذا اقترضت جميع الأموال بالداخل، ستتنافس مع حكومة الولايات المتحدة على الأموال مما لابد وأن يؤدى إلى رفع معدلات الفائدة وتعويق النمو الاقتصادى. من ثم، وجدت أنه من الأفضل الاقتراض من الخارج. بيد أنه كان ثمة عقدة – النظام الضريبى. مثلا، كان المستثمر الفرنسى الذى يريد شراء بعض السندات يواجه خياراً بسيطا: إما أن يستثمر فى السندات الأمريكية ويدفع ضرائب تُقتطع من المنبع قيمتها ٣٠٪ عن دخله من السندات، أو أن يستقل الحافلة إلى لوكسمبورج ويشترى اليورو بوند الذى كان دخله منها معفيا من الضرائب. رأى كثير من المستثمرين أن هذا لا يمثل خيارا وتجنبوا السندات الأمريكية، وبهذا واجه صناع السياسة الأمريكيين مشكلة. لم تكن الولايات المتحدة ملاذا ضريبيا، ولم يريدوا أن يساعدوا على الغش الضريبى بدون داع. أرادوا أن يجعلوا الشركات الأمريكية تقترض من الخارج، وأرادوا أيضا الإبقاء على ضريبة الثلاثين فى المائة. كيف لهم تربيع تلك الدائرة؟

استقروا فى البداية على تسوية تستطيع الشركات الأمريكية بموجبها إقامة فرع مالى فى جزر الأنتيل الهولندية واستخدامه لإصدار سندات يورو معفاة من الضرائب ثم يقوم الفرع بإرسال العائدات إلى الشركة الأم فى أمريكا. وفى هذه الحالة يصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تتذرع بأنه لا يجوز لها إخضاع ذلك الدخل من جزر الأنتيل للضرائب بمقتضى أحكام معاهدة ضريبية كانت تلك الجزر

قد عقدتها مع الولايات المتحدة. كان باستطاعة هيئة العوائد الداخلية الأمريكية أن تقرر بسهولة أن تلك الطبخة الهولندية زائفة، ومن ثم تُخضع الدخل للضرائب، لكنها اختارت أن تغض النظر. قال مايكل چيه. مكإنتاير، أحد كبار الخبراء فى مجال الضرائب الدولية، وأحد القلائل فى أمريكا الذين عارضوا تلك التسوية وقتئذ «كانت تلك سندات يورو، سندات لحاملها، والتى من شبه المستحيل إخضاعها للضرائب. لقد كنتم أيها البريطانيون سعداء بأسواق سندات اليورو السرية المعفاة من الضرائب، وأردنا نحن أن ندخلها. أردنا اجتذاب الأموال المتبادلة [الجوالة] أيضا».

يتذكر دايڤيد روزنبلووم، الذى كان مسئولا عن تلك الأمور بوزارة الخزانة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٧٨ و١٩٨٠، كيف كانت ألاعيب الأوف شور تلك التى تم التساهل معها على المستوى الرسمى، محاطة بالشبهات. قال «شعر الناس بالتوتر. كانت تلك الشركات تريد أن تتاح لها أسواق اليورودولار، وكانت تريد نوعا من الأمان بالفعل، أما أفرع الأنتيل هذه فهى زائفة – كيانات على الورق– لم تكن تفعل أى شىء حقيقى أو تقوم بأية أنشطة».

قررت إدارة كارتر تفويض لجنة للقيام بعمل مسح شامل للاختصاصات القضائية التى تتسم بسرية التعاملات، وكان هذا أول تحدٍ جدى للملاذات الضريبية فى التاريخ. أدان تقرير اللجنة، وكان اسمه «تقرير جوردون» أنشطة الملاذات الضريبية بصفتها أوضاعاً «تجتذب المجرمين وتسئ للبلاد الأخرى» ودعا أمريكا لأن تقود العالم باتخاذ إجراءات مشددة ضدها. نُشِر ذلك التقرير قبل أسبوع من تولى رونالد ريجان السلطة رسميا فى عام ١٩٨١، ثم تم دفنه بأسلوب شبه فورى.

قبل أن يغادر كارتر منصبه، أبلغت الولايات المتحدة جزر الأنتيل الهولندية بأنها تريد إعادة التفاوض على المعاهدة. قال روزنبلووم «كانت ثمة عدد من الأحكام والقرارات أدت إلى أن يشعر الناس بالخوف. وكانت تلك أيام يهاب فيها الناس السلطات الضريبية بيد أنه كان ثمة عقدة، إذ إن الولايات المتحدة بعد أن شجعت مَهْرَب الأنتيل بأسلوب مضمر لم تكن فى وضع قوى يجعلها تعترض. فعلى الرغم

من أن هذه الأشياء كانت شائنة من وجهة نظر السياسة الضريبية للولايات المتحدة إلا أن الحكومة الأمريكية كانت قد وسخت أيديها ولم تكن فى وضع يتيح لها أن تزعم النزاهة والاستقامة مرة أخرى. كان بإمكان الأنتيل التوصل إلى معاهدة أخرى مقبولة تتيح لها الاستمرار فى أنشطتها بشكل ما، كنت مستعدا للتسوية. لكن الأنتيل بالغوا فى طلباتهم. اعتقدوا أن بإمكانهم ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة وإجبارها على التنازلات والموافقة على طلباتهم بمزيد من المزايا وتمسكوا بمواقف لم يكن باستطاعتنا قبولها».

زادت مخاوف الكوربوريشنات الأمريكية وقلقها، ثم، ومن خلال حالة الاضطراب تلك تم فقس نهج جديد: بداية من عام ١٩٨٤، كان للولايات المتحدة أن تتخطى الأنتيل كلية، وتتنازل عن اقتطاع الضرائب من المنبع بمعدل ٣٠٪ فى ظل وجود مهرب جديد. لم يعد على الشركات الأمريكية أن تقيم كيانات وهمية فى الأنتيل، بل كان كل ما عليها هو أن تصدر سنداتها داخل الوطن وأصبح بإمكان المستثمرين الأجانب عدم دفع أى ضرائب عن دخولهم من تلك السندات.

وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن يتاح هذا المهرب للمستثمرين الأجانب فقط، إلا أن الأثرياء الأمريكيين الذين ليس لديهم وازع من ضمير التفوا حول ذلك بتغطية أنفسهم بعباءة من سرية الأوف شور وتظاهروا بأنهم أجانب. قال مكإنتاير «شعر منسوبو وول ستريت ببالغ السعادة. كانت الأحكام مصممة بحيث تسهل تلافى دفع الضرائب. كان بيزنس رائجا ملائما. أحبه علية القوم وشجعوه وتبنوه. لم يعتقدوا فى وجود نوازع أخلاقية، ولم يعترض أحد..».

كانت تلك إحدى مناورات الملاذات الضريبية الكلاسيكية: قم بسد العجوزات بإعفاء الأجانب من الضرائب وراقب أموال العالم المتداولة الجوالة وهى تتدفق. كان ذلك تماما هو ما توقعته المذكرة التى تلقاها هدسون.

أتت النتائج هائلة. بعد إقامة مرافق أعمال مصرفية دولية عام ١٩٨١، أصبحت أمريكا سوق سندات أوف شور محليا. ذكرت التايم مجازين «فجأة غدت أمريكا

أكبر ملاذ ضريبى فى العالم، وربما الأكثر إغراء». ومنذ وقتئذ صعودا، بدأت القوانين واللوائح الجديدة تعمل على تآكل دفاعات أمريكا الداخلية.

فى نهاية التسعينيات، عمل روبرت روبين وزير خزانة بيل كلينتون، ورئيس مجلس إدارة جولدمان ساكس المشارك سابقا، على تعميق التآكل الذى أحدثه نظام الأوف شور بإصدار تشريع جديد مراوغ: «البرنامج الوسيط المشروط (QI)». أرادت سلطات الولايات المتحدة معلومات عن الحسابات الأمريكية فى المؤسسات المالية الأجنبية، لكنها لم يكن باستطاعتها طلب جميع المعلومات - عن الأجانب ومواطنى الولايات المتحدة معا - ثم تقوم بغربلة من يقومون بالغش الضريبى من الأمريكيين، وتجاهل الأجانب. إذا تلقت معلومات عن الأجانب، ستكون الولايات المتحدة مجبرة بمقتضى معاهداتها الضريبية على إبلاغ الحكومات الأجنبية عن استثمارات مواطنيها بأمريكا، الأمر الذى لابد أن ينجم عنه سحب المواطنين الأجانب لأموالهم من الولايات المتحدة ووضعها فى أماكن تضمن السرية، وبذلك تتسع عجوزات الولايات المتحدة.

كان الحل هو التعاقد مع بنوك أجنبية لتقوم بعملية الغربلة بحيث تُبلغ الأمريكيين بمعلومات عن مواطنى الولايات المتحدة فقط ولا تمرر أية معلومات عن الأجانب. وهكذا، إذا لم يكن لدى الولايات المتحدة المعلومات، لن يكون لديها شىء تتبادله مع الاختصاصات القضائية الأجنبية، وبذلك لا تقوم بخرق معاهداتها. قال مكإنتاير «صُمِّمت تلك القواعد بحيث تجعل من الصعب على حكومة الولايات المتحدة معرفة من يقومون بالغش الضريبى. قُصِد بهذه المراوغة إفادة المقترضين الأمريكيين من خلال السماح لهم بالاقتراض ممن يقومون بالغش الضريبى بمعدلات فوائد منخفضة».

هذه حيلة كلاسيكية أخرى يمارسها نظام الأوف شور. يقوم أحد الملاذات الضريبية بعقد معاهدات محترمة تتطلب منهم تبادل المعلومات مع الاختصاصات القضائية والقانونية الأجنبية، ثم تنشئ أحكاما وبنى أخرى تضمن ألا يكون لديهم

أية معلومات للتبادل فى المقام الأول. تبقى على التزامانها بالسرية، لكن - وحينما تشير إلى معاهداتها - يصبح بإمكانها أن تزعم أنها اختصاصات قضائية وقانونية متعاونة وشفافة. ووفقا لتعبير دايڤيد سبنسر، المحامى بنيويورك، فإن نتيجة QI هى «ألا يكون لدى سلطات الولايات المتحدة معلومات تتبادلها مع الحكومات الأجنبية وعدم إتاحة تلك المعلومات لها. وهذا، بالطبع، شكل حصيف من السرية المصرفية».

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن البنوك كانت تكذب على سلطات الولايات المتحدة بشأن ما تفعله. تحت غطاء برنامج QI، مضى أفراد الأرستوقرطية السويسرية يتصيدون أثرياء الأمريكيين فى المباريات الرياضية، والحفلات السيمفونية الموسيقية ببوسطن، ويرسمون لهم خطط مراوغة الضرائب، بل وحتى تهريب الماس فى أنابيب معجون الأسنان. ثم يقومون بملء الخانات فى الاستمارات ليؤكدوا التزامهم بالقوانين الأمريكية. لخص دايڤيد روزنبرووم الأمر بقوله إن البرنامج لم يهدف إلى التعرف على الأمريكيين [الذين يراوغون دفع الضرائب] بل إلى حماية هويات الأجانب والسماح لهم بالاستثمار فى الولايات المتحدة.

وللإنصاف، فقد أصدرت إدارة كلينتون، فى نهاية فترتها الثانية، لوائح تنظيمية مقترحة كانت ستتيح إمداد دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بمعلومات عن إيداعات مواطنيها بالبنوك الأمريكية، بيد أن البنوك الأمريكية، وبخاصة تلك التى تحتفظ بإيداعات كبيرة فى فلوريدا وتكساس مارست ضغوطا قوية، من ثم، تخلت إدارة جورج دبليو. بوش عن تلك المقترحات.

تبيع الولايات المتحدة السرية المالية ليس فقط على مستوى فدرالى بل على مستوى الولايات أيضا. ولاية دلاوير هى أكثر ولاية توفر سرية الأوف شور للشركات، لكن نيڤادا وويومينج هما الأكثر تعتيما: تقْبلان «أسهما لحاملها» وتوفران ملاذا لأموال عصابات الجريمة المنظمة ومهربى المخدرات، كما أنهما تتساهلان بخاصة مع وكلاء الشركات والموظفين الآخرين ليعملوا أمناء تُسجَّل

التعاملات بأسمائهم، ويخفون بذلك هويات الملاك الحقيقيين. لا تشارك نيڤادا الحكومة الفدرالية فى أية معلومات ضريبية أو شركاتية، ولا تطلب من الشركات ذكر أماكن أنشطتها. لا تملك دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أية وسيلة تعرف بها ما إن كانت أى شركة بنيڤادا قد قدمت إقراراتها الضريبية للسلطات الفدرالية. أيضا، يستخدم مواطنو دول شرق أوربا وروسيا ولايات أركنساو وأوكلاهوما وأريجون بانتظام لممارسة الاحتيال على حكوماتهم، فيما تعمل ولايتا تكساس وفلوريدا ملاذات ضريبية للثروات غير المشروعة من دول أمريكا اللاتينية.

فى التسعينيات، منحت حكومة الولايات المتحدة دول الاتحاد السوڤييتى السابق ملايين الدولارات لتحسين أمن منشآتها النووية. لكن الكثير من تلك الأموال فُقِدت. حينما مضت وزارة العدل الأمريكية تبحث عنها، أمكنها فى النهاية تقصيها إلى شركات وهمية مجهولة المالك فى پنسلڤانيا ودلاوير. تعلقت معظم حالات التلاعبات فى الأسواق المالية التى درسها الإف بى آى بشركات وهمية فى تلك الولايات. كان ڤيكتور باوت، «تاجر الموت» الشهير، والذى كان إلهاما للشخصية التى قام نيكولاس كايدج بأداء دورها فى فيلم «Lord of War»، يدير كثيراً من بيزنس تهريب الأسلحة إلى طالبان وغيرها من التنظيمات حول الكوكب، من خلال شركات فى تكساس ودلاوير وفلوريدا. تمثل الشركات الصورية فى أمريكا ناقلات جذابة لمن يريدون غسل أموالهم، والتهرب من الضرائب، وتمويل الإرهاب أو القيام بأية أنشطة أخرى غير مشروعة بأسلوب يكفل السرية.

يصف مقال نشرته النيويورك تايمز عام ١٩٨٦ حِيَل مسئول من دلاوير، ذهب بالطائرة إلى تايوان، وهونج كونج، والصين، وإندونيسيا، وسنغافورة، والڤلبين وهو يحمل كُتيبا يتباهى بأن بإمكان دلاوير أن «تحميك من السياسة». ذكر المقال أن المسئول كان يتطلع إلى «حصاد كبير من هونج كونج عاصمة الأموال الهاربة» بعد أن ينسحب البريطانيون منها. جاء بالكتيب ليس عليكم إخبارنا بتفاصيل عملكم، أو ذكر أسماء أعضاء مجلس إدارتكم أو من يترأس العمل؛ كما أنه ليس عليكم

استخدام أسمائكم وعناوينكم، فقط استخدم اسم وكيلك فى دلاوير. نظير دفع خمسين دولارا إضافيا يمكنك إنجاز هذا فى أربع وعشرين ساعة فقط. والآن، ستساعدكم بعض الشركات القديمة «المركونة على الرف» [والتى ستكتسبون أسماءها] على التظاهر بأنكم ظللتم تقومون بأنشطتكم التجارية لسنوات عدة على حين أنكم قد بدأتم لتوكم. لا يستطيع أحد اكتشاف الخدع والتلاعبات خلف عباءة السرية تلك. وكل هذا، وأكثر، نظير ٢٩٩ دولار فقط».

تستطيع شركة ذات مسئولية محدودة تقديم نسخ معتمدة من جوازات سفر وكلاء الشركة، لكن ذلك لن يمكّن أحداً من معرفة من يملك الشركة أو أصولها.. وفى غالبية الأحوال، فإن هؤلاء الوكلاء هم محترفون يعملون نيابة عن مئات من أمثال تلك الشركات. ونمطيا، يقوم الوكيل بإحالة أية استفسارات إلى محامٍ للشركة على اتصال بأشخاص حقيقيين- وحينما يصل أشخاص من هيئات مكافحة الجريمة بحثا عن معلومات يمكن للمحامى أن يتذرع بالامتياز الذى تمنحه إياه علاقته بموكله ويرفض الكشف عن أية معلومات. تتموضع الشركات ذات المسئولية المحدودة بين الأصول ومالكها، وتخفى المعلومات. تستخلص الولايات الأمريكية بضع مئات من الدولارات رسوما، وتمضى الجرائم حول العالم فى سبيلها دونما عقاب.

تقوم هذه الأماكن ببيع أشكال رخيصة وقوية جدا من السرية. فى سويسرا، عادة ما يكون لدى المؤسسات معلومات عن العملاء، إلا أن قوانين السرية تحظر كشفها. أما فى الولايات من أمثال ويومينج ودلاوير، فلا يوجد أى حظر قانونى على إفشاء السرية؛ وتتمثل الحيلة فى ضمان عدم وجود أية معلومات متاحة فى المقام الأول. يمكن الاحتفاظ بكل سجلات الشركات خارج الولايات – فى كوريا الشمالية مثلا – بحيث يصبح من المستحيل على السلطات الحصول على أية معلومات عن الشركات إن هى أرادت ذلك. كما يمكن تحويل الأموال سرا وعلى الفور بدون إشعار عام. لا تتطابق قوانين الشركات بالولايات المتحدة حتى مع متطلبات

الشفافية غير الفاعلة التى تقتضيها قوة مهمات الإجراءات المالية التابعة لصندوق النقد الدولى والتى تتطلب أن يكون بإمكان البلدان التعرف على هوية الملاك المستفيدين. حينما يحاول العاملون بالكونجرس وغيرهم تغيير ذلك تتصدى لهم لوبيهات تلك الولايات الضارية، ونقابة المحامين الأمريكية.

قال السناتور كارل لفين «حينما تسألنا البلاد الأخرى عن أسماء ملاك الشركات، نقف ووجوهنا مُحمرّة وأيدينا خاوية. ظلت الولايات المتحدة تقود الدفاع والشفافية والانفتاح. ظللنا ننقد ملاذات الأوف شور الضريبية وسريتها وغياب الشفافية فيها. ظللنا نضغط عليها من أجل تغيير قوانينها. لكن، انظروا إلى ما هو حادث فى فنائنا الخلفى. لا يجوز لأمريكا أن تكون أبدا حشيّة يستخدمها المسئولون الفاسدون الأجانب لإخفاء أموالهم».

السرية هى واحدة فقط من مغريات عديدة تستخدمها الولايات الأمريكية لاجتذاب رأس المال النقدى من أماكن أخرى. الضرائب هى وسيلة إغراء أخرى رغم كونها ثانوية نوعا. تحمى أنواع خاصة من الشركات المقيمين من دفع ضرائب الدخل، وضرائب الأصول، وضرائب المبيعات، وضرائب تحويل الأموال، وضرائب التركات المستحقة للولاية، كما أن بعض الكوربوريشنات الأمريكية تدفع بالعلامات التجارية، وبراءات الاختراع وأشياء أخرى ضبابية إلى داخل ولايات منخفضة الضرائب فى لعبة تحديد ثمن التعاملات البينية من أجل تخفيض الضرائب المستحقة عليها. مثلا، نقلت شركة وورلدكوم حوالى ٢٠ مليار دولار إلى إحدى شركات دلاوير قبل انهيارها فى عام ٢٠٠٢.

حولت وسيلتان أخريان للإغراء بعض الولايات الأمريكية إلى ملاذات شركاتية. تتعلق إحداهما بالربا، وهو ما سأتفحصه فيما بعد. وتتعلق الثانية بأسلوب إدارة الشركات والذى تنظمه بالولايات المتحدة لوائح من الولاية لا قوانين فدرالية. تلعب دلاوير دور نجم هاتين الوسيلتين. ما يربط كل تلك الخيوط ببعضها: أى الضرائب، والسرية، والربا، وأحكام الإدارة الشركاتية – هى المؤسسة السياسية فى تلك

الولاية شديدة الصغر، التى يعرف الجميع بعضهم فيها، وحيث يتشارك الديموقراطيون والجمهوريون فى القناعة بأنه يجب تشكيل القوانين لإرضاء رغبات الشركات من أجل جذب البيزنسات إلى الولاية - وليذهب بقية العالم إلى الجحيم. والولاية فى هذا تتبع نهج مراكز الأوف شور التى يعطى سكانها الأولوية لمصالحهم الخاصة على حساب الآخرين.

دعنا الآن نتعرف على ماضى تلك الولاية وحاضرها.

دلاوير، ثانى أصغر ولاية فى أمريكا هى موطن كثير من كوربوريشنات العالم. وعلى الرغم من أن التعريفات التقليدية للملاذات الضريبية - تلك التى تركز على تلافى الضرائب - لا تنطبق تماما على دلاوير، بيد أن ثمة أمراً مهماً آخر يحدث هناك. يتم تأسيس أكثر من نصف الشركات التى يتم الاتجار فيها علنا فى الولايات المتحدة وحوالى ثلثى الخمسمائة كيان الواردة فى قائمة مجلة فورشن ودمجها هناك. لا توجد المقار الرئيسية لتلك الشركات بالولاية، لكنها فقط تؤسس وتُدمج هناك مما يعنى أنها تخضع لقوانين دلاوير الخاصة بكيفية تنظيم الشركات لنفسها داخليا.

يفخر أهل دلاوير بأنهم يعيشون فى «الولاية» الأولى، أولى المستعمرات الثلاث عشرة التى صادقت على دستور الولايات المتحدة. لكن العاطفة الحقة التى يشعرونها قد لا تكون هى العاطفة الوطنية: قاتل وفد دلاوير إلى المؤتمر الدستورى بعدوانية وضراوة لكى يكون لكل ولاية الحق فى إرسال عضوين إلى الكونجرس - وبهذا أصبحت دلاوير شديدة الصغر على قدم المساواة مع نيويورك بالغة الاتساع ومُنح أهلها تمثيلا غير متناسب بإطلاقه.

فى عام ١٨٩٩، تبنت حكومة ولاية دلاوير، بضغط من عائلة دو پونط النافذة والتى أرادت تأسيس عملياتها الكيميائية الواسعة ودمجها هناك، لائحة تنظيم جديدة متساهلة أُسميت «قانون الشركات الاندماجية العام» والذى عكس روح «دعه يعمل» التى سادت عصرا تنامت فيه سلطة الشركات. كانت الرسالة فى دلاوير هى

أن من يقومون على إدارة الشركات وتنظيمها يكتسبون حرية ضخمة لفعل ما يريدون على حساب حملة الحصص الآخرين. جعلت دلاوير من الصعب بخاصة على حملة الأسهم والحصص الحصول على تعويضات.

كانت الكوربوريشنات، فى وقت ما، تعتبر وسائل لخدمة الصالح العام. بيد أن دلاوير ألقت بهذا المفهوم جانبا، وتبنت ما يسميه أحد مسئولى دلاوير «أسلوبا للمشاريع الخاصة يتمتع بالحرية المطلقة» تسعى بمقتضاه الشركات والأفراد إلى تحقيق غاياتهم الخاصة مع إخراج الحكومة من الموضوع وافتراض أن الصالح العام سيتحقق تلقائيا. مثّلت هذه نقلة ماهرة مضمرة، لكنها جوهرية باتجاه الشكل الشركاتى. وتبعتها الولايات الأخرى.

قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة، قام وودرو ويلسون، حاكم ولاية نيوجرسى المجاورة، بتغيير قوانين ولايته من أجل كبح جماح الانتهاكات الشركاتية المتفشية، حيث قام بتمرير إجراءات ضد الائتمانات، وجعل الإدارات مسئولة أمام حاملى الأسهم وحاملى الحصص. قام القائمون على إدارة الشركات بالهرب إلى ويلمينجتون عبر نهر دلاوير؛ وبحلول عام ١٩٢٩، كان مصدر ٤٠٪ من دخل دلاوير هو رسوم تأسيس ودمج الشركات والضرائب، وكان لها القيادة فى ذلك المجال فى الولايات المتحدة، ولم تفقد هذا المركز القيادى أبدا.

فى الثمانينيات حينما اكتسح جنون الإدماجات والتّملّك قاعات مجالس إدارة الشركات، ذهب المدراء إلى دلاوير لإعداد «أقراص سامة» ودفاعات شركاتية أخرى يحمون بها مواقعهم. ومنذ عهد قريب، حينما ثار غضب حاملى أسهم شركات وولت ديزنى لدى اكتشافهم أن مايكل أوڤيتز رئيس مجلس إدارتها حصل على ١٣٠ مليون دولار فى حزمة للتعويض عن فصله بعد أداء مزرٍ، أصدرت محاكم دلاوير حكمها ضد حملة الأسهم بذريعة أنه ليس من حقهم التدخل فى سياسة التعويضات التى يقرها مجلس الإدارة. المكان غارق فى الفضائح. ليس من قبيل الصدفة أن يقوم اللورد بلاك، حوت الصحافة الذى نهب شركته، بتأسيس شركاته ودمجها فى دلاوير.

يوجز حكم محكمة دلاوير العليا نهج الولاية حيث قضى بأنه لا يجوز للمحاكم

مساطة المدراء الشركاتيين طالما لم ينتهكوا إحدى قواعد السلوك الرئيسية، وطالما أن قراراتهم تخضع لمصادقة كيان صنع قرارات محايد. وأيا كان ما نعتقده بشأن هذا النهج، فقد عملت دلاوير على الإفراط فى تطبيقه بحيث منحت الرؤساء الشركاتيين حريات استثنائية مع ضمان حمايتهم من حاملى الحصص، والمراجعات القضائية من قبل المحاكم العليا، بل ومن الرأى العام.

فى عام ٢٠٠٣ مررت ولاية دلاوير تشريعا بتوسيع الاختصاص القضائى لمحكمتها العليا، وذكر الملخص الرسمى لهذا التشريع أن هدفه هو الإبقاء على دلاوير على قمة المنحنى [مقارنة بالولايات الأخرى] من أجل الوفاء باحتياجات البيزنسات الجديدة وتقوية قدرة الولاية على إقناع تلك البيزنسات بإجراء أعمال التأسيس والدمج فيها وجعلها مقر عملياتها. كما تتاح هناك كثير من الممارسات الوهمية الخاصة بكفالات تسديد القروض ودفع الديون والتى كانت من عوامل الانهيار المالى الأخير.

حتى بداية التسعينيات، كاد منظّرو التنمية من التيار الرئيسى وهم يحاولون معرفة سبب فشل بعض البلدان أو الانتشار الهائل للفقر، كادوا يتجاهلون قضية الفساد. وضعت «منظمة الشفافية الدولية TI» والتى أنشئت عام ١٩٩٣ ومقرها برلين، الفساد على الخريطة، ثم قامت بعد عامين بنشر «دليل مدركات الفساد CPI» الشهير. اختارت الفينانشيال تايمز عام ١٩٩٥ عاما للفساد. فى عام ١٩٩٦، تبع البنك الدولى، الذى كان قد ظل يلتزم بسياسة جد مهذبة تجاه نُخب البلاد النامية وقياداتها بدرجة أن كلمة فساد كادت تختفى من مستنداته، تبع خطى منظمة الشفافية، حينما وافق رئيسه جيمس وولفنسون فى خطاب شهير له على أن على البنك التعاطى مع «سرطان الفساد». لم توضع اتفاقية دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لمكافحة الرشوة قيد التنفيذ سوى فى عام ١٩٩٩، كما لم تترسخ اتفاقية مكافحة الفساد للأمم المتحدة سوى فى عام ٢٠٠٣؛ بل إن الرشوة كانت حتى وقت قريب، تُقتطع من الضرائب فى كثير من دول منظمة التعاون

الاقتصادى والسّميه. بيد أن النقلة، ورغم تأخرها كانت أنباء سارة. لكن، فلنتفحص التالى:

يجد المستثمرون قائمة البلدان الفاسدة التى تُصدِرها منظمة الشفافية الدولية ذات قيمة كبرى وهم يحاولون تقدير مخاطر الاستثمار فى إحدى البلدان، لكن النيچيريين يعلمون بالفعل أن بلدهم أحد أكثر البلدان فسادا فى العالم. يريدون أن يعرفوا مصير حوالى ٥٠٠ مليار دولار، من أموال نفط بلدهم. لكن الدليل الذى تصدره المنظمة لا يوفر أية إشارات. بعد وفاة سانى أباتشا، رئيس نيچيريا الوحشى المتجبر، عام ١٩٩٨ مسموما فيما كان فى رفقة مجموعة من العاهرات الهنديات، اكتُشِف أنه كان قد استولى على مليارات من أموال نفط البلاد. كانت سويسرا وبريطانيا هما البلدين اللذين امتصا ثروته المختلسة. كشف نيجوزى أوكونچو - إبويلا، وزير المالية النيجيرى عن المشاكل فى حوار أجراه معه پول ڤاليلى من صحيفة الإندبندنت:

نجوزى: أعاد السويسريون حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار من الأموال المسروقة. لقد أرست سويسرا النموذج.

ڤاليلى: ماذا عن البريطانيين؟

نجوزى: (يطلق ضحكة خافتة طويلة): فلتساعدنى السماء. من الصعب إدانة البريطانيين، لقد أرسوا النموذج بتخفيفهم عبء ديون نيچيريا.

ڤاليلى: إذن لم يتباطئون فى إعادة الموارد المسروقة؟

نجوزى: لقد واجهنا صعوبة مع البريطانيين. أثار رئيس جمهوريتنا المشكلة مرات عدة مع رئيس وزراء بريطانيا طونى بلير. فى النهاية، أعاد ثلاثة ملايين دولار. نفهم أن هناك أموالاً أخرى، لكن فيما كانت تلك النقاشات جارية غادرت تلك النقود بريطانيا وذهبت إلى مكان آخر.

تشير قائمة «الشفافية الدولية» إلى أن بريطانيا وسويسرا - ناهيك عن الولايات المتحدة - هى بين أكثر الاختصاصات القضائية نظافة فى العالم. وفى الواقع، فإن

حوالى نصف البلاد العشرين النظيفة التى تتصدر قمة دليل المنظمة هى من كبرى الاختصاصات القضائية التى تلتزم بالسرية، فيما أن البلدان الإفريقية - ضحية التدفقات غير المشروعة بالغة الضخامة - تُصنّف فى ذلك الدليل فى مرتبة الدول «الأكثر قذارة».

فى نوفمبر عام ٢٠٠٥، نشرت منظمة «شبكة العدالة الضريبية» دليلا جديدا قام على أساس عامين من العمل بواسطة فريق مُكرّس. رتَّب «دليل السرية المالية» البلاد وفقا لأهمية الدور الذى تلعبه فى توفير السرية المالية على مستوى النشاط المالى الكوكبى. فَعَل هذا بأن نظر إلى عدد من مؤشرات السرية وبُناها المفتاح لتقييم مدى سرية الاختصاصات القضائية المختلفة، ثم ترجيح كل منها وفقا للخدمات المالية العابرة للحدود والأنشطة التى تستضيفها: لم تُنجَز مثل تلك الدراسة من قبل، ونشرت الصحف والقنوات التليفزيونية حول العالم النتائج حيث أتى ترتيب بعض البلدان التى كان ينظر إليها تقليديا على أنها الأكثر نظافة، بين أقل البلدان شفافية.

احتلت المملكة المتحدة المركز الخامس فى «دليل السرية المالية». وعلى الرغم من دورها التاريخى، الذى يفوق بكثير دور أى بلد آخر، فى ظهور الأوف شور، وأنها مركز شبكة الأوف شور العنكبوتية البريطانية، فإن بُنى السرية الداخلية لديها شفافة نسبيا. احتلت سويسرا وجزر الكايمان المركزين الثالث والرابع على التوالى. أما لوكسمبورج ملاذ السرية المالية العملاق الذى لا يكاد يُلاحظه أحد، فاحتلت المركز الثانى. ما البلد الذى صُنِّف بصفته أهم اختصاص قضائى فى العالم للسرية والذى يفصله عن البلاد الأخرى، فى هذا الصدد، مسافة كبيرة؟

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول.